

ظروف معيشتهم دون التوكيد على مبدأ الادماج الكلي « (٢) » .

على غرار التسلسل المذكور تبدل التوكيد في سياسة هيئة الامم المتحدة تجاه الفلسطينيين اللاجئين . فكانت الاغاثة المباشرة هدف المحاولة الاولى التي قام بها الكونت برنادوت واسماها « مشروع الاغاثة للكارثة » ، وكذلك كانت الاغاثة المباشرة هدف كافة المؤسسات الاخرى التي باشرت عملها في عام ١٩٤٨ على اثر النكبة ، كلجنة الصليب الاحمر الدولية ، وعصبة جمعيات الصليب الاحمر ، وجمعية الاصدقاء الامريكية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الطوارئ الدولي للاطفال ، كذلك كانت هدف اول وكالة جاءت في ديسمبر ١٩٤٨ تعمل من قبل هيئة الامم المتحدة وتوحدت فيها جهود الهيئات التي مر ذكرها (عدا الاولى التي انحلت) وقد استمرت حتى اول مايو ١٩٥٠ تحت اسم « وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين » ، وما لبث ان تم اضافة « وتشغيلهم » بعد تشكيل بعثة « كلاب » وتركيزها على توفير فرص العمل للفلسطينيين .

فلم يطل الوقت «٠٠» نتيجة لتعقد القضية الفلسطينية على الصعيد السياسي وتعذر حلها ان تحول الرأي صوب وجوب النظر الى مشكلة اللاجئين على اساس المدى البعيد واحتمال اضطرار هؤلاء الى البقاء ، حيث هم ، زمنا طويلا غير محدد ، مما استدعى التفكير بضرورة دراسة امكانية البلاد المضيفة اقتصاديا لتحمل وطأة استيعاب الالاف العديدة من القادرين على العمل - او على الاقل تزويدهم بمجالات النشاط وفرص العمل لجني المداخيل والاستغناء عن الاغاثة المباشرة . وعلى هذا شكلت هيئة الامم المتحدة « لجنة الاستقصاء الاقتصادي للشرق الاوسط » المعروفة باسم لجنة « كلاب » نسبة الى رئيسها غوردون كلاب . وقد جاءت هذه ودرست احوال المنطقة (على التحديد : مصر ولبنان وسوريا والاردن واسرائيل) ووضعت تقريرا في اواخر عام ١٩٤٩ اوصت فيه - فيما اوصت - بوجوب تحويل التوكيد من الاغاثة المباشرة الى توفير فرص العمل للاجئين القادرين على اساس تناقص الاغاثة كلما تزايدت فرص العمل « (٣) » .

والجدير بالملاحظة ان اعداد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة على مسدات السنوات الاولى كانت تتناقص باستمرار انطلاقا من وضع المقياس الاقتصادي اساسا لاستمرار الاغاثة ، وبالتالي تسجيلهم كفلسطينيين وذلك بهدف التقليل من حجم المشكلة الفلسطينية والعمل والايحاء بان اعداد « اللاجئين » في تناقص مستمر . وقد وضعت الوكالة ، فيما بعد ، ما يعرف « بسلم الدخل » من اجل العمل على شطب الفلسطينيين القادرين عن الاستغناء عن خدماتها التي لا تغني عن جوع او عوز . فالاعاشة المتواضعة ومجموع الخدمات التي يتناولها الفرد الفلسطيني في السنة لا تتجاوز معدل اثنين وعشرين دولارا ، اي ما يقارب